محافظ البنك المركزي بن همام لـ« الثورة »:

الوضع المالي للبنك قوي والاحتياطات الخارجية عند مستويات آمنة

الخزينة العامة تخسر 50 مليار ريال كل شهر يفجر فيه أنبوب النفط

البنك المركزي هو صمام أمان الاقتصاد الوطني وأي اختلال في أدائه سينعكس سلبا على مجمل القطاعات والاشاعات التي طالت البنك المركزي مؤخرا تستهدف الكيان النقدي للدولة لكن محافظ البنك المركزي محمد عوض بن همام يؤكد أن وضع البنك متين والاحتياطيات الخارجية مستقرة وعند مستوى 5.6 مليار دولار أميركي الرغم من استمرار قيام البنك المركزي بتوفير العملات الصعبة لاستيراد المشتقات النفطية اللازمة لاستهلاك السوق المحلية والتي وصلت حتى نوفمبر الماضي نحو 2.8 مليار دولار أميركي و730 مليون دولار لتغطية استيراد المواد الغذائية .

وطبقا لبن همام فإن البنك المركزي لا يرفض صرف أية شيكات يوجد لها اعتماد وتمويل ، وما يتم هو تأجيل صرف أية تعزيزات جديدة والتي لا يوجد لها تمويل وكل ذلك بالاتفاق مع وزارة المالية.

ولفت محافظ البنك المركزي إلى أن الخزينة العامة تفقد شهريا ما يعادل 50-45 مليار ريال عن كل شهر يفجر فيه أنبوب النفط. مزيد في التفاصيل في سياق الحوار التالي:

حاوره/عبدالله الخولاني

• أثيرت مؤخرا شائعات عن افلاس الحكومة أو البنك المركزي بالتحديد ..ما مدى مصداقية ذلك ؟

- اسمح لي أن اتطرق الى موضوع الاشاعة الخاصة بإفلاس البنك المركزي ،،وأسف للقول بأن مثل هذه الاشاعة ناتجة عن الجهل بطبيعة نشاط البنوك المركزية . ونود أن نؤكد أن وضع البنك المركزي المالي ولله الحمد متين ،، وموقف الإحتياطيات الخارجية للبنك المركزي اليمني مستقرة نسبيا وعند مستوى 5.6 مليار دولار أميركي ويأتي هذا الموقف على الرغم من استمرار قيام البنك المركزي اليمني بتوفير العملات الصعبة لاستيراد المشتقات النفطية اللازمة لاستهلاك السوق المحلية والتي وصلت حتى تأريخه إلى حوالي 2.8 مليار دولار أميركي . بالإضافة الى قيام البنك بتوفير العملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية الأساسية والتي وصلت حتى تاريخه إلى حوالي 730 مليون دولار أميركي .

الشيكات الجديدة

• هل صحيح أن البنك المركزي يرفض صرف شيكات مستحقة على الحكومة للقطاع الخاص أو مايخص الباب الاول الخاص بالرواتب والاجور ؟

- البنك المركزي لا يرفض صرف أية شيكات يوجد لها اعتماد وتمويل ، وما يتم وهو بالإتفاق الكامل بين البنك ووزارة المالية على تأجيل صرف أية تعزيزات جديدة والتي لا يوجد لها تمويل حتى يتوفر تمويل كاف للطلبات الجديدة ولا علاقة لذلك إطلاقا بالمرتّبات والأجور الشهرية لكافة الجهات والتي هي معتمدة من بداية العام وتصرف بشكل سلس ومستمر طالما وجميع الجهات ملتزمة بالصرف في حدود تلك الإعتمادات ولن يرفض أي شيك بالمرتبات المصرح بصرفها من قبل وزارة المالية من بداية العام وبالطبع لن يحدث خلال بقية العام .

مواءمة

• وكيف تقيمون التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ؟

- بالتأكيد ، وهو ما أشرت اليه سابقا وإلا لما كنا رأينا نتائج هذا التنسيق في هذه المرحلة الصعبة والتحديات التي تواجهها المالية العامة والناتجة اساسا عن الإنخفاض الشديد في موارد النفط والغاز المحلية نتيجة لما يتعرض له قطاع النفط والغاز المحلي من عمليات تخريب وتقطعات لموارده وأصوله والتي تشكل الجزء الرئيسي من موارد الخزينة العامة . وبالطبع ينتج عن هذا التنسيق الحرص على مواءمة الموارد العامة بالنفقات العامة وعدم السماح بتمويل العجز في الموازنة من مصادر تضخمية وغير حقيقية (والمعروف بالتمويل بطباعة النقد).

خسائر كبيرة

• ماتأثير عمليات تخريب النفط على ايرادات الحكومة وكم خسائر الحكومة حتى الآن ؟

- سبق وأن اشرت الى ذلك في الإجابة على سؤال سابق ،،ويكفي القول أن الخزينة العامة تفقد شهريا ما يعادل 50-45 مليارا عن كل شهر يفجز فيه أنبوب النفط ،، كما أن تأجيل بعض الإرتباطات الجديدة من قبل وزارة المالية أو البنك المركزي يأتي كنتيجة مباشرة لذلك .

مصادر غير تضخيمة

• هل يعقل أن البنك المركزي يطبع نقوداً دون غطاء لتمويل عجز الموازنة ؟

- دأبنا في البنك المركزي ومنذ البداية وبالإتفاق مع الحكومة على عدم تمويل عجز الموازنة إلا من خلال مصادر تمويل حقيقية غير تضخمية من السوق المحلية (سواء بنوك أو أفراد) أو من المصادر الخارجية على شكل قروض تعقدها الحكومة مع المقرضين أو من خلال المساعدات الخارجية . والاشاعة عن تمويل العجز من خلال طباعة النقد (على سبيل المثال الاشاعة الأخيرة عن قيام البنك بطبع 8 مليارات ريال لدفع المرتبات) غير صحيح إطلاقا كما سبق وأشرت . وفيما عدى تمويل جزء من عجز الموازنة في عام 2011م لم يقم البنك المركزي بتمويل العجز من مصادر تضخمية إطلاقا (أي بطباعة النقود) ورصيد الحكومة المدين في البنك المركزي ثابت عند رصيد نهاية عام 2011م ومثل هذه المعلومة متاحة للجميع في التقارير الشهرية التي يصدرها البنك المركزي والموجودة في موقع البنك على الشبكة العنكبوتية على العنوان (.central bank. gov.ye)

المديونية الداخلية

• ذكرت بعض التقارير أن المديونية الداخلية تجاوزت 3 تريليونات ريال ؟

- حجم الدين الداخلي والمتمثل في مديونية الحكومة للقطاع الخاص كما في 30 نوفمبر 2013م هو حوالي مبلغ 1.954 مليار ريال وموزع على النحو التالي :

أذون الخزانة : 1.3 تريليون
سندات الخزانة : 590 ملياراً
الصكوك الإسلامية : 64 ملياراً

إشاعات

• ومن ضمن مايسرب أن الحكومة غير قادرة على صرف رواتب الشهر الجاري ؟

- هذه محض إشاعة وكانت نفس الإشاعة موجودة بشكل شهري تقريبا ولكن الجميع لاحظ أن كل الجهات الحكومية ،والمؤسسات الحكومية قدمت شيكات مرتباتها المعتمدة والمصرح بصرفها مسبقا دون أي معوقات تذكر . وننتهز هذه الفرصة ومن خلال صحيفتكم ونطلب من الجميع بأن لا يقحموا البنك المركزي اليمني في الصراعات السياسية حيث أن مثل تلك الإشاعات التي تطلق لها نتائج سلبية في الداخل والخارج على التعاملات المالية بشكل عام وعلى التعاملات المالية للبنك المركزي . وستنعكس مثل هذه النتائج السلبية على معيشة السواد الأعظم من أبناء شعبنا المكافح والصابر ،ولن تؤثر على معيشة هؤلاء الذين يطلقونها . كما نجدها فرصة لدعوة كل الأخوة الصحفيين إلى أن يكونوا موضوعيين في طرحهم وتناولهم لمثل هذه الأخبار ونحن على استعداد كامل بتزويدهم بكل المعلومات عن طبيعة نشاط البنك المركزي وتطورات العلاقة مع الحكومة وبشفافية كاملة.

توازن

• استقرار الريال امام الدولار .. هل يعكس قوة الاقتصاد اليمني أم يخضع لعوامل غير اقتصادية ؟

- هناك العديد من العوامل وراء استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الخارجية . وبالإضافة الى التوازن الموجود بين العرض والطلب على العملات الخارجية في السوق المحلية ، هناك عامل ثقة بين المتعاملين بالعملة الوطنية في ظل الإستقرار في سعرها ،، كما أن السياسات التي انتهجها البنك المركزي والتي منها أن استمرار قيام البنك بتغطية قيمة المشتقات النفطية ،وقيمة المواد الغذائية الإساسية وكذلك حصر عمليات اخراج العملة على البنوك التجارية فقط قد عملت على استيعاب جزء كبير من الطلب وبالتالي احتواء عمليات المضاربة التي كانت تتم . كما أن الإزدهار الإقتصادي في دول الجوار كان له تأثير ايجابي قوي على حجم تحويلات المغتربين خلال العامين الماضيين وكان لذلك تأثير في وجود توازن قوي بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي . ولمعلوماتكم فإن البنك المركزي لم يقم ببيع أية مبالغ للسوق خارج إطار المشتقات والمواد الغذائية الأساسية بل على العكس يقوم البنك باعتباره الملجأ الأخير للبنوك التجارية في شراء المبالغ من العملات الخارجية التي تفيض عن حاجة السوق وبمبالغ كبيرة حيث وصل حجم المبالغ المشتراه من البنوك خلال عام 2012م إلى حوالي 720 مليون دولار ،،ووصلت خلال هذا العام إلى حوالي 200 مليون دولار .

> **3.5 مليار دولار ما غطاه البنك لاستيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية**

> **ما يتم تأجيله هو صرف التعزيزات الجديدة التي لا يوجد لها تمويل**

> **رواتب الموظفين تصرف في مواعيدها ولا يمكن تأجيلها تحت أي ظرف**

> **1.9 تريليون ريال حجم مديونية الحكومة للقطاع الخاص**

ترحيب خليجي أميركي أوروبي

اليمن رسميا العضو رقم 160 في منظمة التجارة العالمية

الاقتصادي /متابعات

صادقت منظمة التجارة العالمية امس رسميا على وثائق قبول اليمن لعضويتها ليصبح العضو رقم 160 بعد مفاوضات استمرت 13 عاماً يتوقع بعدها أن تحقق استفادة اقتصادية على مختلف المجالات فيما تلقت بلادنا تهان دولية من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

واعلن الدكتور سعد الدين بن طالب وزير الصناعة والتجارة عن سعادة الجمهورية اليمنية حكومة وشعبا بموافقة المنظمة على قبول انضمام اليمن لعضويتها، مؤكدا في كلمة بلادنا عقب تصديق الاجتماع العالمي التاسع لوزراء التجارة بالمنظمة بجزيرة بالي الإندونيسية أن الانضمام يوفر الكثير من فرص العمل ونشر الاستثمارات في كافة المجالات خاصة في التنمية الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار.

وأكد الوزير بن طالب على أهمية هذا الانضمام التاريخي الذي سيحقق للجمهورية اليمنية وشعبها مكاسب كبيرة عندما تصبح رسميا عضوا في منظمة التجارة العالمية بعد مصادقة السلطتين التنفيذية والتشريعية في اليمن عليه .

وقال:اليمن كان بلد تجارة لمئات السنين ونسعى إلى ان نعيد اتصالنا بالعالم من خلال هذا الانضمام ".

من جانبه رحب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو ازيفيدو بانضمام اليمن إلى المنظمة.، مشيدا في ذات الوقت بالإصلاحات العميقة جدا التي قام بها اليمن خلال 13 عاما من المفاوضات من اجل انضمامه.

وقال: لقد اتخذت اليمن قرارات شجاعة جدا في سبيل استكمال إجراءات الانضمام".

واعرب وزير التجارة الأميركي مايكل فرومان عن ترحيب الولايات المتحدة الأميركية "بانتهاء الرحلة الطويلة" لليمن الذي اثبت "التزامه بالاصلاحات".

من جانبها هنأت دولة الإمارات العربية المتحدة بلادنا بمصادقة المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية على قرار انضمامها إلى المنظمة،ليصبح العضو 160.

وقال وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري في كلمة ألقاها في حفل أقامته المنظمة بهذه المناسبة بحضور وفود الدول الـ159 الأعضاء: إن الجمهورية اليمنية عملت بجهد ودأب ممزوج برغبة سياسية قوية مكنها من الوصول إلى هذا النجاح.

وأوضح أنه "بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، ولا تزال، إلا أن إصرارهم الأكيد والتزامهم بتحرير التجارة وإجراء تعديلات وتغييرات على التشريعات الاقتصادية لديها لتتواءم وتواكب معطيات النظام التجاري متعدد الأطراف، كانت الدافع تجاه إنهاء متطلبات الانضمام كافة."

وأشاد المنصوري بالجهود اليمنية، معربا عن أمله في أن يكون الإنضمام ذا أثر إيجابي على نفاذ السلع والخدمات اليمنية إلى الأسواق العالمية وعلى الاقتصاد اليمني.

كما رحب الاتحاد الأوروبي بانضمام اليمن رسميا إلى منظمة التجارة العالمية ومصادقة المؤتمر العالمي الوزاري التاسع لمنظمة التجارة المنعقد حاليا في جزيرة بالي الاندونيسية على هذا الانضمام.

جاء ذلك في بيان أصدره وزراء التجارة في دول الاتحاد الأوروبي في ختام اجتماع مشترك عقدوه في بالي وكرس لمناقشة القضايا المعروضة على المؤتمر العالمي الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية.

وأكدوا في البيان الالتزام بالنظام التجاري متعدد الأطراف والأهمية الحاسمة للتوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية ..معتبرين ان من شأن هذه الخطوة الناجحة ايجاد قوة دافعة إيجابية لاستئناف المفاوضات حول جدول أعمال الدوحة للتنمية المقر في عام 2014م.

وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد رحب في وقت سابق بانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية .

جاء ذلك على لسان وزير التجارة والصناعة الكويتي أنس الصالح في تصريح نقلته وكالة الأنباء الكويتية اثر اجتماع مشترك لوزراء التجارة والصناعة في دول الخليج عقدوه في بالي بأندونيسيا على هامش المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية.

وقال الوزير الصالح :" تمكن اليمن مؤخرا من انهاء المفاوضات واستكمال إجراءات انضمامه الى منظمة التجارة العالمية و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترحب بانضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية.".

واضاف:ان "دول المجلس التعاون الخليجي تؤكد حق جميع الدول في الانضمام لهذه المنظمة وتدعو الى ازالة كافة الصعوبات التي تواجه انضمام بقية الدول العربية الراغبة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية".

من جانبه وصف نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية خليل الصباري انضمام اليمن إلى منظمة التجاري العالمية بالحدث التاريخي للاقتصاد اليمني .

مؤكدا في تصريح خاص لـ «الثورة» أن المفاوض اليمني استطاع خلال 13عاما من المفاوضات المحافظة على الكثير من الامتيازات لليمن .

والاستفادة من التكنولوجيا والقدرات المحلية لرفع جودة منتجاته وقدرتها على المنافسة خارجيا.

مشيرا إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبقدر الالتزامات الواردة فيها فقد نشأ عنها أيضا حقوق لمصلحة القطاع الخاص ومن اهمها النفاذ إلى الأسواق (تصدير السلع والخدمات) :

وأضاف: إن التعرفات الجمركية لأعضاء المنظمة مربوطة ولا يجوز زيادتها إلا بعد الرجوع إلى الأطراف الأخرى، ويعني هذا الربط(من الناحية القانونية) عدم الإخلال بالاتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية ،وكذلك عدم فرض قيود جديدة من جانب الدول المستوردة وهذا الالتزام أخذت به الدول المتقدمة، وبلدان مرحلة التحول وبدرجات مختلفة تتناسب مع ظروف كل دولة في تجارة الخدمات فقد تعهدت الدول بالتزامات بعدم تقييد فرص النفاذ إلى الأسواق امام الخدمات الأجنبية ومورديها وفقاً للشروط والقيود المحددة في جداول الالتزامات الوطنية . وبهذا الالتزام المزدوج (الوطني، والتزامات الدول الأخرى) يسمح للصناعات التصديرية بوضع خطط الاستثمار والإنتاج في ظروف من الثقة والاطمئنان .

وبحسب الصباري فإن اتفاقيات المنظمة تضمن استقرار فرص النفاذ للأسواق بالالتزامات بقواعد السلوك التجاري ، ومن بين أهم تلك القواعد تحديد القيمة الخاضعة للجمارك (اتفاقية التقييم الجمركي) والقواعد الخاصة بفحص المنتجات لضمان توافقها مع المعايير اللازمة (اتفاقية الفحص قبل الشحن) وقواعد إصدار تراخيص الاستيراد (اتفاقية تراخيص الاستيراد) ويساعد استقرار القواعد الدولية في تلك المجالات شركات التصدير في عدم تعرضها إلى ممارسات مختلفة مع تعدد الأسواق إضافة إلى استقرارها بقواعد دولية موحدة واستقرار قواعد استيراد الخدمات ومستلزمات الإنتاج حيث تحتاج كثير من المصانع المنتجة إلى استيراد الخامات والمنتجات الوسطية والخدمات من اجل إنتاج سلع التصدير،

وقال مدير عام العلاقات الخارجية بوزارة الصناعة: تضمنت اتفاقات التجارة الدولية قواعد تسهيل الاستيراد، من بينها قاعدة بسيطة وهامة في نفس الوقت، وهي السماح بدخول الواردات دون قيود مادامت قد سددت ما يستحق من رسوم جمركية ، وكذلك الالتزام بأن تكون القواعد الوطنية المطبقة متفقة مع قواعد الموحدة الواردة بالاتفاقات، وبذلك تضمن الاتفاقيات لصناعات التصدير الوطنية الحصول على مستلزمات إنتاجها دون قيود غير ضرورية من ناحية ، كما أن الربط الجمركي بموجب الاتفاقيات من شأنه استقرار تكاليف الاستيراد دون زيادة بسبب فرض رسوم جمركية أعلى من ناحية أخرى .

> **الصباري: حدث تاريخي هام بالنسبة للاقتصاد اليمني**

> **توقعات بارتفاع قيمة الصادرات الوطنية إلى 2.5 تريليون ريال**

وتوقع الصباري أن تحقق الصادرات اليمنية قفزات نوعية في السنوات الأولى من عمر الانضمام كونها ستدخل أسواقا جديدة لم تكن تصلها من قبل وهذا يعني ارتفاع قيمتها بنسبة تتراوح بين 30-20 ٪ لتتجاوز 2,5 تريليون ريال.

واوضح نائب رئيس مكتب الاتصال أن جميع الاتفاقات والامتيازات ستطبق على اليمن بعد موافقة البرلمان ومصادقة رئيس الجمهورية .

وطبقا للصباري فإن القطاع الخاص سيكون أول المستفيدين من انضمام اليمن للمنظمة وما عليه الا تأهيل نفسه ، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أبرز فوائد الانضمام للمنظمة هو نفاذ المنتجات اليمنية إلى أسواق 159 دولة عضو بالمنظمة برسوم جمركية منخفضة إن لم تكن عند مستوى الصفر، وبصورة أكثر تنظيما وتيسيرا دون تمييز وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، ويجب أن يتحمل هذا القطاع مسؤولياته وإعادة تأهيل نفسه،